



المملكة العربية القطرية  
الهيئة العليا للسياحة  
الأمانة العامة

مذكرة تفاهم بين كل من

الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الجوف

حول تطبيق توصيات الاستراتيجية العامة

لتنمية السياحة الوطنية

لتنفيذ مشروع استراتيجية التنمية السياحية

المستدامة في منطقة الجوف



مذكرة تفاهم  
بين كل من

الهيئة العليا للسياحة و إمارة منطقة الجوف

حول تطبيق توصيات الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة  
الوطنية

أخذاً في الاعتبار:

- الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ المنشئ للهيئة العليا للسياحة المتضمنة اعتماد السياحة الوطنية قطاعاً اقتصادياً منتجاً.
- المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩ وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ، والتي تنص على أن غرض الهيئة الأساسي هو "الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني".

- الفقرة (٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة التي تنص على اختصاص الهيئة في "تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية فيما يخدم أغراض الهيئة".
- ما تضمنته الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، وخطة العمل الخمسية لتنفيذ السياسة العامة بالإضافة إلى منهج الشراكة لتفعيل خطة العمل والتي اعتمدها مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة بناءً على اختصاصه المنصوص عليه في تنظيم الهيئة وما تضمنته من توصيات ونتائج.
- الطبيعة المجزأة ومتعددة الجوانب لقطاع السياحة، والحاجة إلى تنمية هذا القطاع بشكل متكامل ومخطط ومنظم إلى جانب الإدارة الفعالة للقطاع، وكذلك الحاجة الضرورية للتعاون والتنسيق الوثيقيين بين الهيئة العليا للسياحة والجهات والمؤسسات العامة والخاصة.
- التزام الهيئة العليا للسياحة من خلال "خطة العمل" بتنمية السياحة الوطنية في الخمس سنوات القادمة معتمدة بشكل أساسي على تفاعل شامل ومثمر بين الشركاء في تنمية السياحة من القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر إمارات المناطق أحد هؤلاء الشركاء.
- الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها إمارة منطقة الجوف والمتعلقة بالمجالات التي تؤثر أو تتأثر بالسياحة.
- الاختصاصات ذات العلاقة للهيئة العليا للسياحة المنصوص عليها في كل من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) الصادر في ١٢/١/٢٠١٤هـ وتنظيم الهيئة الصادر بموجب القرار.

الهيئة العليا للسياحة  
الأمانة العامة

• أن التخطيط السياحي على مستوى المناطق هو الخطوة الأولى الضرورية والمنطقية في تسلسل مهام التخطيط التي يجب القيام بها في المملكة، وذلك ضمن الإطار الذي تضمنته السياسة العامة وخطة العمل والذي سيتم من خلاله تنمية صناعة السياحة بالمملكة.

وحيث تضمنت خطة العمل العديد من الإجراءات والمهام التي يتطلب تنفيذها التعاون بين كل من الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الجوف، وذلك وفق ما هو مبين تفصيلاً فيما يلي، فقد تم في ٢٢/٥/١٤٢٥هـ، الموافق ١٠/٧/٢٠٠٤م، الاتفاق بين كل من الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الجوف على الآتي:

(١) يؤكد الطرفان التزامهما بالإسهام في تنمية قطاع السياحة وفق توجه قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٢/١/١٤٢١هـ، ويتفقان على التعاون بشكل وثيق وفعال وعلى أساس مستمر - وفقاً لمنهج الشراكة - لضمان تنفيذ نتائج وتوصيات الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية وكذلك برامج وأهداف ومرامي خطة العمل الخمسية بشكل متكامل، وفقاً للإمكانيات المتاحة بالمنطقة.

(٢) تشمل المجالات التي يتركز عليها تعاون الطرفين جميع ما تتضمنه وثيقة برنامج التخطيط للتنمية السياحية المستدامة في المناطق (المرفق رقم ١)، ويجوز للطرفين - حسب ما يريانه مناسباً - الاتفاق لاحقاً على إحالة أي مواضيع أو مسائل أخرى ذات علاقة بالسياحة إلى فريق عمل مشترك ليتم التعامل معها وفقاً لمذكرة التفاهم هذه، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من وثيقة البرنامج.

الهيئة العليا للسياحة  
الأمانة العامة

٣) يقوم الطرفان، وفقاً لمنهج الشراكة، بالآتي:

(أ) العمل سوياً لمواجهة المعوقات وتسهيل نمو قطاع السياحة.

(ب) تقوم كل من الهيئة والمنطقة بتقديم الدعم الفني والمالي والعيني وفق ما هو مبين تفصيلاً في وثيقة البرنامج الملحقة بهذه المذكرة.

(ج) نظراً لمحدودية المدة والموارد المتوفرة، فقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنمية السياحة في المنطقة وفقاً للتصور المبدئي الموضح في وثيقة البرنامج، وتنبثق منها لجنة توجيهية للخطة السياحية تكون مهمتها المتابعة المستمرة لتنفيذ البرنامج وتسييره.

توثيقاً لما تقدم، قام الطرفان بالتوقيع على هذه الوثيقة من نسختين استلم كل طرف نسخة منها في المكان والزمان المذكورين في التمهيد.

والله الموفق،،،

عن

امارة منطقة الجوف  
أمير المنطقة

صاحب السمو الملكي الأمير  
فهد بن بدر بن عبدالعزيز

الهيئة العليا للسياحة  
الأمين العام



صاحب السمو الملكي الأمير  
سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز